رسالة الرئيس محمد أنور السادات
إلي مجلس الشعب
فى٤ فبراير ١٩٧٥

لقد عودتكم حتي في أصعب الساعات علي مواجهة التحديات التي أمامنا بصدق وصراحة وان نستبين طريقنا عن طريق المناقشة والحوار حتي نصل الي بلورة واضحة وحكيمة لمهام كل مرحلة نمر بها ونتمكن بذلك من ان نصل الي وحدة للفكر والهدف تكفل لنا تحديد سياستنا علي اساس من الفهم المشترك

مضينا في هذا السبيل في فترة ما قبل العبور مواجهين عوامل اليأس والصعوبات والمرارة واستجاب شعبنا وجيشنا البطل لكل هذه التحديات مؤكدا ثقته بقدرته وايمانه بهدفه وحقق العبور واثبت الشعب انه قادر بالعمل والتنظيم والتخطيط والايمان علي تخطي اكبر العقبات واثبت بذلك انه قادر بقواه الذاتية علي الخلق والابداع والعطاء

ونقلنا العبور الي مرحلة جديدة .. الي مرحلة التحرير والتعمير والتنمية وتناولت ورقة اكتوبر بالتحليل التحديات الجديدة التي نواجهةا في ضوء المتغيرات الدولية والتي جعلت من التنمية بالنسبة لنا قضية حياة أو موت وطرحت سياسة الانفتاح الاقتصادي كسياسة شاملة تعبئ مواردنا الذاتية وتوفر لنا الانطلاق والحركة ونجلب لها مايكملها ويضاعف من فاعليتها من تمويل وخبرة خارجية مدركين ان عبء التنمية يقع اولا وقبل كل شئ علي عاتقنا نحن وان نجاحنا يكمن في قدرتنا علي تحرير وتطوير وتعبئة الطاقات الانسانية المصرية حتي نكسر أغلال التخلف ونعبر بالعمل الشاق المثابر الي الانطلاق الاقتصادي والاجتماعي لبناء مجتمع الكفاية والعدل

والآن وقد بدت معالم سياستنا ووضحت ابعاد التحديات التي تقابلها اري ان اؤكد وبوضوح الاسس التي يقوم عليها عملنا الوطني وهي

أولاً : ان هدفنا منذ ٢٣يوليو ١٩٥٢ نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن استقلالنا الاقتصادي وتحقق لجماهير شعبنا العريضة التحسن المطرد في مستوي المعيشة وهذا هو هدف ثابت لا نحيد عنه

ثانياً : اننا نحرص علي الاستقلال الاقتصادي ونرفض التبعية الاقتصادية لاي دولة او مجموعة من الدول

ثالثاً : اننا نسعي لصالح التقدم الاقتصادي لجماهير شعبنا ونرفض ان يكون جهدنا لإثراء فئة علي حساب الاغلبية الساحقة

رابعاً : اننا نبحث مشاكلنا في ضوء العلم الحديث ونقدم حلولاً نابعة من دراسة واقعنا المصري وملائمة للتطبيق العملي تحت ظروفنا ومايكفل مصالح الجماهير عامة

خامساً : اننا نعني بسياسة الانفتاح دعم القطاع العام وتنشيطه وتحريره من قيود البيروقراطية ورفع كفايته الانتاجية وننظر الي القطاع الخاص علي انه احد المكونات الاساسية لاقتصادنا علينا ان ننشطه ونشجعه ونوجهة نحو تنفيذ أهداف الخطة والتنمية

ونري للقطاع التعاوني دوراً رئيسياً في الزراعة يحتاج الي دعم وتنشيط كما ان علينا ان نحرص حرصاً كبيراً علي تشجيع الحرفيين الذين يمثلون قاعدة جماهيرية كبيرة ويمثلون ثروة قومية وذلك بالعمل علي تطوير انتاجهم وازالة العقبات التي يعانون منها في سبيل اسهامهم في التنمية القومية

سادساً : ان الموارد الخارجية للتمويل يجب ان تستهدف زيادة الانتاج القومي حسب الاولويات التي وضعتها الخطة فهو وسيلة لمساعدة الطاقة المصرية في الوصول الي اهدافها

اننا نرفض ان نفتح ابوابنا لاعمال المضاربة والصفقات العابرة التي لايستفيد منها غير فئه قليلة وتحقق كسباً سريعاً قد لايصحبه زيادة في الانتاج

سابعاً : اننا نقيم اشتراكية علي اساس الكفاية والعدل والكفاية تتحقق بكفاية الانتاج

والعدل يتحقق بحسن توزيع الدخل القومي بين قوي التحالف الوطني
والآن فقد تم ارساء المجتمع الجديد بعد اعلان وثيقة اكتوبر واصبحت مصر تتمتع بنظام سياسي واقتصادي واجتماعي صقلته التجارب ومنحته استقرارا وقدرة علي مواجهة الاحداث وتفهم حقائق العصر فإنه لابد من وضع الضوابط القانونية التي يعرف المواطن من خلالها حقوقه وواجباته لكي يمارسها في طمأنينة تمكنه من الانطلاق في سبيل التنمية

ولعلكم تذكرون انني قلت في بياني الذي القيته امام مجلس الشعب بمناسبة افتتاح دوره الحالي ان الاستقرار السياسي هو الشرط الاول والجوهري لاجتياز المرحلة الصعبة التي نواجهةا وان الاستقرار الاقتصادي لاينفصل عن الاستقرار السياسي اذا لايمكن ان يعيش الانسان اذا كان قلقا علي مستقبله وعلي امكانياته المادية او ما يتاح له من سلع وخدمات ولهذا فقد عدت وسجلت امام مجلس الشعب هذا البيان المهام الستة التي سجلتها في خطاب تكليف رئيس الوزراء وكان من بين هذه المهام التي طالبت بها ان توضع سياسة الانفتاح كاملة موضع التطبيق دون القيود التي تعرقل حركتنا وان يؤدي المواطن للدولة حقها فيقترن توفير الحافز بإقرار الواجب المترتب عليه ولعلكم تذكرون ايضا انني طالبت بالعمل علي تأكيد الطهارة الثورية شرطا لتحمل المسئولية ومزاولة اي نشاط حتي لايكون هناك انحراف او استغلال غير مشروع وبأن تختفي مظاهر البذخ التي تدل بذاتها علي ان هناك ثروات تنمو بغير جهد ولا تسهم في التنمية

لقد ازلنا السدود والحواجز من أمام امكانيات الافراد الخلاقة وبددنا المخاوف التي كانت تساور الاستثمارات الخاصة من ناحية التأميم او الحراسة وعلينا ان نمضي في هذا المناخ الجديد لدفع عجل الانتاج والتنمية وفي ارساء عدالة التوزيع

ولقد رأيت تحقيقاً لهذه الاهداف وحرصا علي سلامة التنفيذ والتطبيق ومنعا لاي آثار جانبيه لاي انحراف أو أعوجاج وتأمينا للسلام الاجتماعي ان نعمل علي ارساء

الوسائل القانونية القادرة علي تحقيق هذه الاهداف بحيث يحوي النظام القدرة علي التصحيح الذاتي من خلال القانون

ولهذا فقد رأيت أن أطرح عليكم بعض تغيرات هامة اعتقد ان الواجب يقتضي تناولها بالدرس والتقنين

انني اعتقد ان النظام الضرائبي يحتاج الي نظرة جديدة لتصبح الضريبة هي الاداة الرئيسية السليمة لتحقيق اهدافنا الاجتماعية من تذويب للفوراق بين الطبقات ومن توفير متطلبات الحياة الكريمة لأوسع جماهير شعبنا وفي سبيل ذلك اري ان النظام الضرائبي يجب ان يحقق السياسات الآتية

ان تكون الضريبة وسيلة لتوزيع الاعباء العادلة توزيعا عادلا بين المواطنين وليست مجرد وسيلة للحصول علي موارد للدولة بحيث تأخذ السياسة الضريبية وتسد في وجه الممول وسائل التحايل عن طريق توزيع عناصر الثروة والدخل علي افراد الاسرة الواحدة

ولنقدر في ذلك ان كل زيادة في الدخل تزيد من قدرة صاحبها علي البذل والعطاء وان عبء الضريبة لابد وان يتناسب مع مستوي الدخل الذي يتحقق تأكيدا لمبدأ العدالة الضريبية

ان تكون الضريبة وسيلة للحد من تضخم الثروات بما يضمن العدالة في توزيع الدخل القومي واداة لتقريب الفوارق بين الطبقات الامر الذي يتطلب ضرورة التفكير في تقرير ضريبة علي الارباح الرأسمالية التي تتحقق من زيادة قيمة بعض الاموال دون اي جهد مبذول فهذه الزيادة اضافة غير مكتسبة بل انها نتيجه لتغيرات الظروف وحدها ومن ثم فيجب ان يكون للدولة حق جنيها ولتكن هذه الضريبة ضريبة للتضامن الاجتماعي مقابل ما تضيفه هذه الثروة علي صاحبها من مزايا اجتماعية ولقاء تأمين الدولة بمايتبقي له منها وكفالة حقة في التمتع بها

ان تكون الضريبة وسيلة للحد من مظاهر البذخ والاندفاع نحو الاستهلاك الترفي وحافزا علي الاستثمار المنتج

ان الاتفاق في مثل هذه الحالات يمكن ان يكون وعاء للضريبة بأن تزداد الرسوم والضرائب غير المباشرة علي السلع الكمالية والخدمات الترفيهية بان تخفض او تلغي علي السلع الضرورية حتي لايتحول عبؤها الي غير القادرين

ان يوضع نظام محكم لتحصيل الضرائب وضمان عدم التهرب من ادائها بمايؤدي الي رفع الطاقة الضريبية لما تجبيه الدولة فقد جعل دستورنا من اداء الضرائب والتكاليف العامة واجبا قوميا والاخلال بهذا الواجب يرتفع الي مرتبة الخيانة الوطنية التي يجب ان يقابلها التشريع بأشد العقاب

ان التهرب من الضريبة يهدد حساب الموارد المتوقعة ويؤثر علي تنفيذ خطة التنمية فضلا عن انه يولد دخولا تندفع بطبيعتها الي الاستهلاك ومظاهر الترف وتخلق بذلك مشاكل اقتصادية واجتماعية واذا كانت السياسة الضرائيبية التي اطلب من المجلس والحكومة ان يعيدا النظر فيها وفق الاهداف والاسس التي بينتها قد تكون وسيلة لتحقيق السلام الاجتماعي وعدالة توزيع الاعباء فإن هناك حلولا اخري يجب التفكير فيها

فقد لاحظت باهتمام مجلس الشعب في الرد علي بيان الحكومة من ايجاد تمويل ذاتي للقرية ينفق من حصيلته في شئون القرية نفسها ويغذي من حصيلة مساهمة اهل القري وهو اقتراح يمكنهم المضي في دراسته ووضعه في اطاره الصحيح وفق احكام الشريعة الاسلامية التي جعلت الزكاة فرضا يحقق التكافل والتضامن الاجتماعي

وفي هذا الاطار ايضا القائم علي التضامن الاجتماعي يمكن التفكير في تشريع قانون للتأمين الاجباري علي المباني السكنية التي تزيد قيمتها علي حد معين وتوجيه جزء

من حصيلة هذا التأمين للأكتتاب في سندات الاسكان التي تزمع الحكومة اصدارها لتمويل الاسكان المتوسط

كما يمكن ان يتناول التشريع كيفية تحديد اسعار بيع الشقق عن طريق لجان تقدير الايجارات او بأية وسيلة اخري تحول دون المضاربة فيها كما يجب في هذا الاطار ايضا ان نعمل علي زيادة موارد بنك ناصر الاجتماعي ليتوسع في تقديم نوع من التأمين او المعونة للفئة التي لا زالت محرومة في مجتمعنا من مظلة التأمينات الاجتماعية ومن هذا فإنه يمكن للتشريع ان ينظم طريقه مساهمة المقاولين ومتعهدي التوريد الذين يتعاملون مع الحكومة والقطاع العام في المساهمة في هذا النوع من التأمين

لقد لاحظت اهتمام مجلسكم باتخاذ الاجراءات التي تكفل معالجة الثغرات التي كشف عنها التطبيق في قانون الكسب غير المشروع واني اري ان تبدأ فورا اللجان المختصة في وزارة العدل في فحص اقرارات الذمة المالية لكل القيادات التنفيذية والتشريعية والسياسية وان توفر لها الحكومة ما تحتاج اليه من خبرات فنية بحيث تنتهي من هذه المهمة خلال العام الحالي

انني اعرف تماما ان نسبة الانحراف في القيادات محدودة ولكن سمعة البلاد في الداخل والخارج تقتضي سرعة تطبيق قانون الكسب غير المشروع لتحديد الفئة المنحرفة ومجازاتها وفقا للقانون وبهذا تدعم الثقة في اقتصادنا ويرفع عن القيادات لا سيما في مواقع الانتاج عقدة الخوف من اتخاذ القرارات خشية الاتهام بالانحراف

كذلك فقد تابعت ما دار بمجلس الشعب من اهتمام بتعديل نظام المحاكمات التأديبية علي نحو يضمن سرعة البت في اجراءات التأديب في حالات التقصير او الانحراف أو الاهمال حتي لا يظل الجزاء التأديبي معلقا علي اجراءات الفصل في الدعوي الجنائية وبهذا تسير اجراءات العقاب جنبا الي جنب مع التوسع في نظام الحوافز

وتحقيق المرونة في التطبيق وكلها اقتراحات يجب ان تأخذ طريقها التشريعي الذي رسمه الدستور

ان مجتمعنا وهو يتقدم عبر الصعاب الجسيمة لابد ان يصادف بعض الظواهر غير الصحيحة ولكن علينا ان نتيقظ دائما لتلك الظواهر ونسعي لاستئصالها اولا بأول وذلك عن طريق تدعيم نظامنا بالوسائل القادرة علي التصحيح في اطار القانون والعدالة

ان شعبنا قادر علي مواجهة الصعاب التي نمر بها وهي مرحلة التحرير والتنمية علي أساس المساواة في التضحيات

وتقع علي الحكومة المسئولية الاولي في توفير السلع الضرورية المتاحة وليكن معروفا تماما انه ليس متاحا لنا ان نفرغ الاسواق من السلع وفي هذأ الشأن يجب عدم التردد في توزيع اية سلع ضرورية بالبطاقات لضمان عدالة التوزيع في حدود الكميات المتاحة التي اطلب من الحكومة ان تتقدم بالتشريعات المطلوبة لتحقيق الاجراءات الضرورية لتأمين مسارنا كما اطلب من مجلس الشعب والتنظيم السياسي واجهزة الاعلام والمنظمات الشعبية القيام بدورها لتحقيق الهدف الوطني في هذه المرحلة

ان طريقنا سوي لا التواء فيه ولا انحراف عن طريق قوي الشعب العامل الذي يمارس حقوقه وواجباته التي كفلها الدستور

اننا نسعي باستمرار الي استكمال دولة المؤسسات وتطوير نشاطها لتكون دعامة صالحة لممارسة الديمقراطية وتعدد الاتجاهات ونحن نطور الاتحاد الاشتراكي ليكون مبدؤنا الاجتهاد في الرأي والتعبير عن مشاكل مختلف قوي التحالف

ان الشعب الذي تغلب علي الهزيمة وتخطي في طريق النصر كافة العقبات لقادر علي مواجهة المرحلة الحالية والاستجابة لتحدياتها بثقة وايمان بل وبنفس الحكمة والشجاعة التي واجهنا بها العدوان

ان طريقنا واضح واسلوبنا واضح علينا ان ننطلق الي تحقيق اهدافنا في معركة التحرير والتنمية ما دمنا قادرين علي العمل معا بايجابية وصمود وتماسك وسوف يكون النصر حليفنا باذن الله

والسلام عليكم ورحمه الله

www.anwarsadat.org